ريتا هندن
افريقيا والديمقراطية

هل للديمقراطية مستقبل في افريقيا ؟ هذا السؤال المحير معلق بلا جواب ، فوق الامم الناشئة هناك ، فوق المستعمرات السابقة، البريطانية والفرنسية والبلجيكية، على السواء. وجميع هذه الامم تقريبا تكرم فكرة الديمقراطية ، ومع ذلك يحابه معظمها اخطر المصاعب في تطبيقها . وفي معظم هذه البلدان التي نالت استقلالها منذ سنوات قليلة قامت في البداية انظمة برلمانية — مجالس تشريعية منتخبة ، قضاء مستقل ، بل ونظام حزبي في بعضها — الا انها ابتدأت تعاني تفكك مؤسساتها الديمقراطية بدرجات متفاوتة. ولا يمكن القول ان النظام الديمقراطي يسير بصورة مرضية اطلاقا الا في دولتين من اصل ما يزيد عن اربع وعشرين دولة افريقية استقلت حديثا . ولا يمكن التكهن تكهنا يقينا ببقاء الديمقراطية في اي من هذه الدول . فكيف يستطيع المرء اذاً ان يتجنب التساؤل عما اذا لم تكن الديمقراطية — في زمننا على الاقل — « من اجل البيض وحدهم » ؟

يكشف التفكك عن نفسه في تطورين يحصلان عادة بُعيد الاستقلال؛ اولاهما انحطاط سلطة الهيئة التشريعية ونفوذها . اذ ان هناك واقعا لا يمكن اخفاؤه ، وهو ان اعضاء الهيئة التشريعية المنتخبين ، في بلد متطور تنقصه الخبرة ، قد يفتقرون الى التدريب والتمييز لانجاز مهمتهم انجازا صحيحا كاملا. ونادرا ما تتوفر فيهم المعرفة الكافية لتفحص التشريع ونقده نقدا خبيرا ، وهي مهمة المشترع الاولى . وفي مجتمع ما زال يسوده الولاء الشديد للقبيلة ، يجدون صعوبات كثيرة في مجابهة الضغط الاقليمي او القبلي ، وفي اعطاء الاولية لمصلحة الامة ككل . كما ان هؤلاء المشترعين قد يخضعون لمخاطر الطغيان وربما لاغراء الفساد . وحيث تكون الحاجة لبناء الامة وتطوير الاقتصاد شديدة ، كما هي الحال في افريقيا اليوم ، تشعر الهيئة التنفيذية بانها مضطرة لان تتخذ المزيد من السلطات كي تتمكن من العمل بنشاط . وهناك ما يغريها بتجاوز الهيئة التشريعية التي ما تلبث ان تفقد ثقة الشعب .

عندما تضعف الهيئة التشريعية يستلم السلطات العامة الفرد المتزعم في الهيئة التنفيذية — لا الهيئة التنفيذية ذاتها — وهو اما ان يكون رئيس الجمهورية ، او رئيس الوزراء ، او قائدا عسكريا ، الخ. هذا ما جرى في آسيا. كما برز في افريقيا، في البلد تلو الاخر، افراد

تفوقوا كثيرا على زملائهم الآخرين ، فتركز زمام السلطة في ايديهم . وتقدم غانا المثال الابرز على ذلك . لكن حتى تنغانيقا ، التي كان يُظن انها من الدول الواعدة و «المعتدلة» ، قبلت دستورا جديدا (بعد عام واحد من الاستقلال) ينطوي على سلطات رئاسية هي من القوة بحيث ان بعض النواب ناقشوا المسألة في الجمعية الوطنية واعربوا صراحة عن خوفهم من قيام دكتاتورية في البلاد. وهذا الاتجاه يتكرر المرة تلو المرة، في جميع انحاء افريقيا.

التطور الثاني في المؤسسات الديمقراطية التي ورثتها الامم الحديثة، هو تداعي المعارضة. صحيح ان بعض القطاعات الافريقية لم تعرف ابدا معارضة تذكر . فخلال الصراع من اجل الاستقلال ، اتحدت جميع القوى في حركة قومية مسيطرة واحدة ، وكثيرا ما كانت هذه الحركة الموحدة تسير بقيادة زعيم واحد يقبل به الجميع. وما من شخص تجري في عروقه دماء الوطنية فكر بالوقوف جانبا . ولما جاء الاستقلال ، اصبحت الحركة الناجحة هي الحزب الحاكم ، وربما احرز هذا الحزب جميع المقاعد في المجلس التشريعي المنتخب . فقد كانت الشخصيات المعروفة الموثوقة هي ما اراده الشعب .

لكن حتى عندما قامت الاحزاب المعارضة ، واستطاعت البقاء في مرحلة الانتقال الى الاستقلال، لم تستطع الدولة الجديدة انتهضمها بسهولة. ولحقت زعماءها صبغة «الخيانة» ، لا لشيء الا لانهم عارضوا المحررين المنتصرين. وفي النهاية يلتحق معظمهم بحزب الحكومة. وفي الانظمة التي يسودها الطغيان ، كما اصبحت الحال في غانا اليوم ، يختفي بعض زعماء المعارضة في المنفى ، والبعض الآخر تواريه السجون . صحيح ان احزابا معارضة قوية استطاعت البقاء في نيجيريا ، لكن بقاؤها كان على اساس اقليمي ، وامكن تحقيقه بواسطة حكومة فدرالية في نيجيريا . وفي كل من الاقاليم الثلاثة التي يتألف منها الاتحاد الفدرالي ، يتولى الحكم حزب مختلف ، ويستعمل سلطته لاضعاف المعارضة . ولا تنشط المعارضة الا على الصعيد الفدرالي المركزي. وحتى هناك اصبحت المعارضة في الآونة الاخيرة معرضة للخطر . فالاحزاب المعارضة الشرعية سائرة ، بشكل عام ، الى الزوال في افريقيا .

ضد الديمقراطية في افريقيا

ليس من العجيب ، بالنظر لهذا التاريخ الواضح ، ان اصبح العديد من انبياء السياسة يتنبأون للديمقراطية في افريقيا بمصير قاتم . لا شك انه من السهل تقديم حجج ضد التفاؤل. يقال لنا ان الديمقراطية هي اصعب اشكال الحكومة من حيث التطبيق ، واشدها تعقيدا. فهي تتطلب « شروطا خاصة » و « خبرة طويلة » — تتطلب سكانا مثقفين ، ومقدرة على التفاهم والمساومة، واحتراما لذوي الرأي المخالف ، وجهاز خدمة مدنية عادلا وبعيدا عن

الحزبية ، وسياسيين وقضاة متحررين من الفساد الى حد معقول ، وغير هذه من الشروط الصعبة الطويلة. وكيف يمكن ان يتوقع المرء تحقيق جميع هذه الشروط في افريقيا متأخرة وفقيرة ، تخلصت لتوها من اجيال من الحكم الاستعماري ، اقصي الشعب خلالها عن الحياة السياسية والخبرة الادارية ؟ ولم تستطع الديمقراطية في الواقع ان تقوم وتستمر اكثر من فترة وجيزة ، الا في عدد قليل جدا من البلدان ، حتى في اجزاء العالم الاكثر ثقافة والاوفر خبرة. فالانظمة الديمقراطية التي نشأت في اوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الاولى ، لم تبق جيلا واحدا. وفي امريكا اللاتينية نرى ان الديمقراطية ، باستثناء حالات نادرة جدا ، لم ترسخ جذورها ابدا . فما ان تجري محاولة تطبيقها حتى يتم قلبها بدكتاتورية من اليسار او من اليمين. ولا تستطيع الديمقراطية ان تفخر بنجاح دائم الا في اوربا الغربية ، والكومنولث البريطاني القديم ، وامريكا الشمالية .

ويسترسل اصحاب هذا الرأي ، فيزعمون ان الديمقراطية « تتنافى مع التقاليد الافريقية » . صحيح ان معظم افريقيا كانت تعرف ديمقراطية قبلية بدائية ، قائمة على جماعات صغيرة يواجه بعضها البعض الآخر ، الا ان ذلك شيء يختلف اختلافا تاما عن الديمقراطية البرلمانية الحديثة التي يتوجب عليها ان تتولى السلطة من اجل امة تعد الملايين. وعلى افريقيا اذاً ان تطور مؤسسات سياسية تنمو من حضارتها الخاصة . وعلى نظامها السياسي ان يكون افريقيا مميزا . يقال ايضا ان مفهوم المعارضة المنظمة ، بصورة خاصة ، هو مفهوم «غريب عن الفكر الافريقي». فالطريقة السائدة في العادة القبلية هي استخراج رأي الاكثرية بعد ان يدلي كل واحد برأيه ، وهذا امر يختلف اختلافا بينا عن المعارضة الرسمية كما نعرفها .

ان نظام الحزبين ، او الاحزاب المتعددة ، ليس غريبا عن التقاليد الافريقية وحسب ، بل يتعارض ، كما يقال ايضا ، مع حاجات البلدان الافريقية في هذه المرحلة من تاريخها . فالحاجة الاولى هي بناء امة في كل من هذه البلدان . وقد لاقت الانفصالية القبلية ، التي ما زالت مستمرة بقوة ، تشجيعا من الدول الاستعمارية — لان الحكم بواسطة الشيوخ والمؤسسات القبلية يلائمها ، او لان الفطنة السياسية تستدعي بقاء البلد مقسما. لكن يتوجب على الدول الجديدة الآن ان تندمج في وعي قومي اذا ارادت التقدم تقدما فعالا والدخول الى المسرح العالمي .

ويعتبر الحزب الجماهيري ، الذي يضم جميع الفئات ، الواسطة المثالية لهذه الغاية . ومثل هذا الحزب كان ، على العموم ، رأس الحربة في الصراع من اجل الاستقلال القومي ، وقد خاطب العواطف لانه يتجسم غالبا في شخص زعيم شعبي يسحر الجماهير وتدين له الاغلبية بالولاء . كان هناك غاندي ومن ثم نهرو في الهند ، وسوكارنو في اندونيسيا ،

ونكروما في غانا، وسنغور في السنغال ، وسيكو توري في غينيا ، وهوفويه بواني في شاطىء العاج، ونيريري في تنغانيقا، وهيستنغز باندا في نياسلاند، وكنياتا في كينيا—وهؤلاء ليسوا الا بعض الزعماء الاكثر شهرة . اليس من الطبيعي ان يتجه كل ضغط ، لدى تحقيق الاستقلال ، الى تأييد استمرار الوحدة في مساندة الزعيم الناجح ، والمكرم المبجل بنسبة ما هو ناجح ؟ ان مجهود صهر الولاء القومي الجديد ، وخلق المؤسسات القومية الجديدة ، هو من العظمة بحيث انه لا بد ان يستوعب افضل طاقات الامة . ولذا فان هذا الوقت ليس مؤاتيا لممارسة لعبة السياسة الحزبية او القبلية .

ولا تقل اهمية الانماء الاقتصادي ، بالنسبة للامم الحديثة ، عن اهمية بناء الامة . ان جميع هذه البلدان الافريقية هي ، نسبيا، فقيرة، ومتأخرة في الوسائل الحديثة والمعرفة التقنية ، وكثيرا ما تنقصها حتى مبادىء الثقافة . مع ذلك يطلب منها ان تدير شؤونها ، او ان تتخذ مكانها بين عائلة الامم . ان المساعدة الخارجية في غاية الاهمية ، لكن الشعب نفسه يجب ان يبذل جهودا جبارة؛ ويجب ان يتوفر العمل الشاق، والتضحيات، والتوزيع الدقيق للموارد ، وبعبارة اخرى ، التخطيط .

ان خطوة بسيطة واحدة تفصل بين الأعتراف بالحاجة الى التخطيط ، والتوكيد على ان التخطيط ، لكي يكون فعالا ، يجب ان يكون مركزيا تماما . اي من الواجب اعطاء الحكومة سلطات قوية ، بل مطلقة اذا دعت الحاجة ، لتنفيذ التخطيط . فالديمقراطية ، كما يقال، شكل من اشكال الحكومة « ضعيف جدا » ، ولا يستطيع معالجة هذه القضايا الاقتصادية الملحة . والهيئة الانتخابية الشعبية تميل الى اختيار الطريق الاكثر ليونة ، بالاضافة الى ان السياسيين في حال السماح للاحزاب المعارضة بالعمل، سيستغلون نقاط الضعف لدى المنتخبين . من الواجب صهر الامة في وحدة تدين بالولاء لزعامة تتمتع بسلطة كاملة للتخطيط من اجل التقدم الاقتصادي . والديمقراطية هي من « الكماليات » التي لا يستطيع التمتع بها غير الامم الاكثر ثراء ؛ لكن الحكومات السلطوية التعسفية ، وحتى الحكومات التوتاليتارية ، هي المثال الاكثر ملاءمة لاوضاع الدول الجديدة في افريقيا . فهذه الحكومات قد ابدعت « اعجوبات التقدم الاقتصادي » في بلادها في جيلنا : وعلى افريقيا ان تسعى نحو الخلاص الاقتصادي باتباعها طرقا مشابهة .

هكذا تتجمع الحجج السياسية والاقتصادية ضد الديمقراطية . لكن انفعالات عميقة الجذور تعتمل ايضا تحت هذه الحجج . فالافريقيون يحسون بالحاجة الى خلق شيء ما يشعرون انه افريقي متميز . وكانت جميع الدول الاستعمارية التي سيطرت على الافريقيين حتى وقت قريب ، تؤيد النظام البرلماني الغربي . وكان هذا النظام هو ما يطمح اليه

الافريقيون في العهد السابق للاستقلال . فقد بدا لهم انه العلامة المميزة للامم القوية الثرية التي حكمتهم . وظنوا ان ما يصلح للبريطانيين و الفرنسيين و البلجيكيين ، يصلح ايضا للافريقيين . لكن تحولا في الشعور طرأ منذ الاستقلال . فالامم الافريقية الحديثة تسعى ، في كل جبهة ، نحو تعبير ما عن شخصيتها الخاصة المتميزة في الثقافة ، و اللباس ، والادب، والمؤسسات السياسية . فنحن نسمع « بالحضور الافريقي » و « بالزنجية » ؛ ونسمع كثيرا « بالوحدة الافريقية » ، كما نسمع بالانظمة السياسية « الافريقية » . لم يتضح بعد كيف ستكون هذه الانظمة. كما لا يستطيع الانسان ان يعيّن، بصورة مقنعة، الصفة الافريقية الخاصة التي تميز هذه الانظمة ، اذ ان العالم منذ فجر التاريخ عرف الملكية ، والحكم الفردي ، وحكم الاقلية، كما عرف محاولات في النظام الديمقراطي . ومهما كان النظام الذي يطوره الافريقيون الآن ، فمن غير المحتمل ان يكون نظاما مميزا خاصا بهم . لكن امرا واحدا يتضح بكل تأكيد ، هو ان الافريقيين لا يرغبون في ان يقلدوا الانظمة المتبعة في البلدان التي حكمتهم تقليدا اعمى . وهكذ فانهم يشكون في هذه الآونة في مؤسسات الديمقراطية الغربية .

جاذبية الديمقراطية

تلك هي الحجج العامة ضد الديمقراطية في افريقيا. وهي تأتي الآن من جهات عديدة، لا من الافريقيين وحسب : ففي الغرب كثيرون يشعرون ان الديمقراطية « غير ملائمة » للافريقيين ، على الرغم من انهم ديمقراطيون صالحون في بلادهم ، واخصام اشداء للانظمة الدكتاتورية التي تسيطر على اوربا الشرقية . ولذا فانهم يترددون في انتقاد الانحرافات الافريقية ، ويتسترون على اعمال يستفظعونها لو انها حدثت في بلادهم . لكن الامر ، مع ذلك ، ليس في مثل هذه البساطة، لان الموقف الافريقي عينه ينطوي على ازدواجية غريبة . فكثير من الزعماء والمفكرين الافريقيين ، يتشبثون ، تشبثا غريبا ، لا باي شكل معين من اشكال المؤسسات الديمقراطية ،بل بالقيم الديمقراطية. وهذه القيم، بالنسبة اليهم، ما تزال بمثابة مثال اعلى .

لكن لنسمع الافريقيين يعبرون بكلماتهم الخاصة . ها هو الدكتور ازيكيوني ، النيجيري ، يقول :

« ستبنى سياسة نيجيريا الداخلية على افتراض ان نيجيريا ستستمر في كونها ديمقراطية برلمانية . وستمارس حكومة نيجيريا السلطات ما دامت تحتفظ بثقة الهيئة التشريعية ؛ وستعبّر عن ايمانها بالديمقراطية البرلمانية كحكومة ، بواسطة المناقشة القائمة على قبول المحكومين الذين يعبّر جماعيا عن ارادتهم بواسطة اكثرية الممثلين الذين تم تفويضهم من قبل

ئة انتخابية يأتي بها اقتراع حر يشمل البالغين ، ويتم الاقتراع سريا في انتخابات دورية » .

ويمضي قائلا : « يجب ان يتخذ التعبير عن هذا الايمان بالديمقراطية البرلمانية ، اشكالا ثلاثة : الاعتراف بوجود معارضة ، مع دفع مرتب لزعيم المعارضة ؛ والتمسك بحكم القانون ؛ وتطبيق حقوق الانسان الاساسية . فبدون المعارضة تصبح الديمقراطية زائفة .

« ويجب ان نتجنب الحكم المطلق — الاوتوقراطية — باي شكل من الاشكال اذ انه دعوة سافرة الى الدكتاتورية . ويجب الا نترك الانطباع باننا قد ازلنا حكم الاستعمار البريطاني لنتوّج مكانه حكما نيجيريا مشابها» .

ويكتب اوبافيمي اوولوو ، زعيم المعارضة الفدرالية في نيجيريا الآن ، فيقول :

« كل ضربة مميتة تكيلها دولة افريقية مستقلة للاعضاء الحيوية في الديمقراطية يفسرها هؤلاء النظريون بانها طريقة الافريقيين الخاصة المميزة لتكييف وسائل استخدام الديمقراطية حسب بيئة البربرية البدائية... وقد استطاع هؤلاء الناطقون باسم الديمقراطيات الغربية ان يدافعوا بمهارة عن الاعلان الفاضح الذي اطلقه زعيم افريقي زاعما ان نظام الحزب الواحد يتفق مع طريقة الحياة الديمقراطية ... لكنها اهانة للعرق الافريقي ان يقول قائل ان الافريقيين غير قادرين على تطبيق هذه المبادىء ... لقد وضع الشيوعيون وسائل مذهبية لممارسة الشيوعية . واي انحراف عنها ... يتعرض للاستنكار والتوبيخ . ليس هناك اية مذهبية لممارسة الديمقراطية ، والديمقراطيون لا يستطيعون ان يوبخوا ، ويجب الا يوبخوا ، اية امة على اساس الانحراف . لكن يجب ، على الاقل ، ان تكون لهم الشجاعة والاخلاص للاصرار على ان الانحراف الفاضح عن المثال الاعلى للديمقراطية ليس بديلا مقبولا لافضل وانبل شكل من اشكال الحكومة التي طورتها البشرية » .

وعبّر سيكو توري ، رئيس جمهورية غينيا ، عن رأيه بقوله :

« هناك طريقتان لحكم بلد ما : تجعل الدولة نفسها ، في الطريقة الاولى ، بديلا عن جميع المبادرات، وجميع الناس ، وجميع الضمائر. آنذاك تحرم الناس من حرية المبادرة، وتضعهم في جو من الشروط ، وبالتالي تعتبر نفسها عليمة بكل شيء اذ تحاول حل المشكلات العامة والمشكلات التفصيلية في آن واحد . ان مثل هذه الدولة لا يمكن الا ان تكون مضادة للديمقراطية وطاغية جائرة . وقد تبنينا نحن الطريقة الثانية واخترنا ان نكون دولة ديمقراطية » .

وكتب طوم مبويا يقول :

« لقد بني صراع افريقيا على قضايا اخلاقية ، للدفاع عن حقوق الانسان الديمقراطية الاساسية والحريات الاساسية ... على افريقيا ان تبقى الرمز والمذكّر للعالم بالتكرّس

للحرية والديمقراطية... ان الشعب الذي يقاتل من اجل الاستقلال يطمح دائما الى استئصال جميع اشكال الظلم والطغيان والسلوك الديمقراطي لدى مجيء حكومته الخاصة . هذه الآمال يجب تحقيقها ودعمها ، فعلى ذلك تتوقف مقدرة افريقيا ، او عدم مقدرتها ، على تولي القيادة لجعل العالم يعيد تكريس نفسه للحرية وللديمقراطية الخالصة » .

وردّ جوليوس نيريري على المخاوف التي جرى التعبير عنها في الجمعية الوطنية لتنغانيقا من ان السلطات التنفيذية القوية الجديدة التي منحت لرئيس الجمهورية قد تؤدي الى الدكتاتورية ، فقال :

« لم يكن الدستور الضمان النهائي لحقوق الشعب وحريته ، بل « اخلاقية الامة » . كان من المستحيل ابتكار دستور يكون منيعا ضد قيام طاغية ... يجب ان نثق بانسان ما . اعلم ان بعض الاعضاء قد شككوا في فكرة الثقة ، لكن الديمقراطية هي اعلان الثقة بالطبيعة الانسانية » .

ويمكننا ايراد العديد من التصريحات العامة المشابهة ؛ وقد يحترم السياسيون، حين يأتي دور التطبيق، الافكار التي تضمنتها تصاريحهم، وقد لا يحترمونها، لكن لا بد من الملاحظة ان هذه هي الافكار التي يكرمونها .

ولا يقتصر التمسك الشديد بالمبادىء الديمقراطية على الزعماء السياسيين وحسب ، بل يشمل معظم المفكرين البارزين في افريقيا . ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ مثلا، دعت اللجنة الدولية للحقوقيين الى عقد مؤتمر في لاغوس حول «حكم القانون». وقد حضر هذا المؤتمر حوالي مائتي قاضٍ ومحامٍ واستاذ حقوق من ثلاثة وعشرين قطرا افريقيا . واعلن المؤتمر :

« يتوجب على جميع الحكومات ، كي تحافظ محافظة كافية على حكم القانون ، ان تلتزم بمبدأ التمثيل الديمقراطي في مجالسها التشريعية .

« ومن الواجب تدوين حقوق الانسان الاساسية ، وتثبيتها ، وبخاصة حق الحرية الشخصية ، في دساتير البلدان جميعها ، ولا يجوز ان تحدّ هذه الحرية الشخصية ، في زمن السلم ، دون محاكمة امام القانون » .

لقد ثبّتت نيجيريا بالفعل حقوق الانسان الاساسية في دستورها ، كما فعلت ذلك كل من كينيا واوغندا وتنغانيقا ونياسلاند وسيراليون وليبيريا .

قال السير اديوكنبو اديمولا ، قاضي قضاة نيجيريا : « قيل ان حكم القانون هو مؤسسة انكلو – امريكية ، وان مفهوم « حكومة في ظل القانون » ، وعبارات كعبارة «سيادة القانون » و «حكم القانون » هي جميعها ابتكارات غربية محضة. ويؤكد التحليل الشيوعي

ان كل ما يفيد الدولة هو قانوني ولا مكان لمشكلة المطاليب الشرعية للفرد ومجتمعه. وتكهن البعض بان الافريقيين قد يكتشفون نظاما شرعيا ثالثا غير «حكم القانون» وغير «الشرعية الاشتراكية» التي يدعو لها الشيوعيون.

« لكن حكم القانون ليس فكرة غربية ، كما انه ليس مرتبطا باي نظام اقتصادي او اجتماعي. فلحظة تقبل الفكرة القائلة ان الانسان يخضع لحكم القانون لا لاهواء البشر ، ينشأ حكم القانون. وقد ينشأ باشكال تختلف بين بلد وآخر ، لكنه مبني على مبادىء ، وليس فكرة مجردة. ولا يقوم في البلدان الديمقراطية فحسب ، بل في كل بلد حيث القانون هو السيد ، وحيث تحترم كرامة الانسان ، وتصان حقوقه الشرعية. اننا نرى اليوم حولنا بلدانا تهمل فيها المبادىء الاساسية وتحتقر ؛ وفيها حالات من الاعتقال الاعتباطي واعتقالات دون محاكمة ؛ حالات كبت المعارضة في حكومة برلمانية ؛ حالات انكار الحقوق الاجتماعية الاساسية ؛ حالات قضاء مخنوق ومشلول من جراء الخوف وطرد القضاة. عندما ننظر حولنا نجد بعض تعديات السلطة التنفيذية على حقوق الافراد ... في بلدان تمارس البرلمانية الديمقراطية ظاهريا ، لكن الفرد في الحقيقة الواقعة يخضع لقيود تكاد تحرمه من حريته كليا ».

وفي نهاية المؤتمر تكلم السيد عبد الله وادي ، من السنغال ، فلخص اعمال احدى اللجان بقوله :

« كانت المشكلة التي تعنينا في الاساس ، هي مشكلة السلطة الديمقراطية والسلطة الفردية. واعتقدنا انه من الضروري في البلدان الفتية حيث المؤسسات ما زالت جديدة وذات تنظيم فردي الى حد بعيد ، تجنب السلطة الفردية ، فنحاول بدلا من ذلك ان نوجه السلطة عبر المؤسسات ، وان نضع اكبر قدر ممكن من القيود على السلطة التنفيذية ».

ولخص السيد هـ. شتيبو ، من روديسيا الجنوبية ، اعمال لجنته فقال :

«ربما كان ابرز شيء حول مباحثات اللجنة ، هو ان جميع المحامين تقريبا اقروا دون تردد بالحاجة المطلقة الى قضاء مستقل ».

ديمقراطية افريقية مميزة ؟

لكن معظم الافريقيين ، حتى هؤلاء الذين يتبنون المبادىء العامة للديمقراطية ، يبدون الملاحظة التي سبقت الاشارة اليها — وهي ان الاشكال والمؤسسات المعينة التي تتجسم فيها تلك المبادىء يجب الا تقلد اشكال الغرب ومؤسساته ، بل ان تكون افريقية مميزة. وهم يشيرون ، بالدرجة الاولى ، الى عدم ملاءمة الاجراءات والتقاليد البرلمانية الغربية للاوضاع الافريقية : رئيس المجلس النيابي الذي يضع شعرا مستعارا (في ذلك الحرّ !) ، الصولجان ، فترة الاسئلة ، نسخ من « ايرسكين مي » (المجلدات المعتمدة التي تبحث في قوانين مجلس

العموم البريطاني واجراءاته) التي تقدم بمهابة تامة الى البرلمان الجديد كهدية من « ام البرلمانات » ، وحتى شكل المجلس (الذي يعكس حقائق الوضع السياسي البرلماني ، لا الافريقي) .

ويقولون ان هذا كله يرغم الانظمةالسياسية في البلدان الناشئة على التقليد الاعمى للدولة الاستعمارية التي يسعون الى التحرر منها بجميع الطرق . وهم في ذلك محقون ، ولا ينطوي الامر هنا على حجة صعبة . فمن الواضح ان الاشكال التي طورت في الغرب ليست مقدسة — وهي على اية حال تختلف بين بلد غربي وآخر — ومن الحق ان تسعى كل امة الى التعبير عن نفسها في هذه الشؤون حسب رغباتها وتقاليدها الخاصة . فليكن للافريقيين مجالس تشريعية شبه دائرية او دائرية ان هم فضلوا ذلك ؛ وليرتدِ مسؤولوهم زيا رائعا جديدا ؛ وليلغوا طرق التعبير والرسميات المتبعة في وستمنستر او باريس او وشنطن ؛ و ليطوروا اية اجراءات جديدة يحبون . اذ ان المضمون الحقيقي للديمقراطية يقع في مكان آخر ، وفي هذه الاشكال الخارجية متسع لاوسع التنويع .

غير ان المصاعب الافريقية مع الديمقراطية هي اعمق من ذلك . وما لا يعطفون عليه بصورة خاصة هو النظام الحزبي . فالديمقراطية في الغرب لا تكون جديرة بهذا الاسم الا حيث تقوم معارضة منظمة . فوجود المعارضة يعني ان هناك اختيارا بين حكومة وحكومة — والمعنى الحقيقي للانتخابات في نظر الديمقراطيين الغربيين ، هو ممارسة هذا الاختيار . هذا بالاضافة الى ان المعارضة توفر ضبطا ومراقبة مستعصية مستمرة لاعمال الحكومة التي في السلطة ، وحماية دائمة لمصالح الاقلية . والعديد من الافريقيين — لا سيما بين الزعماء الحاكمين حاليا — ينظرون الى الامور بمنظار آخر . فهم يرغبون في الديمقراطية ، لكن دون احزاب معارضة . اذا امكن ذلك ، أفلا يحتمل ان تكون هذه هي الديمقراطية الافريقية المميزة التي يسعون اليها ؟

ان جوليوس نيريري ، التنغانيقي ، من ابرز دعاة فكرة ديمقراطية الحزب الواحد ، وهو يقول في هذا الصدد :

« الصراع للتحرر من السيطرة الاجنبية هو صراع وطني لا يترك ، بالضرورة ، اي مجال للاختلاف . فهو يوحد العناصر في البلد الواحد ، بحيث ان هذه البلدان ، ليس في افريقيا وحسب ، بل في اي جزء آخر من العالم يواجه تحديا مماثلا ، تسير تحت قيادة حركة قومية لا تحت قيادة حزب او احزاب سياسية . والحركة القومية عينها ، بعد ان توحد الشعب وتقوده الى الاستقلال ، يتوجب عليها حتما ان تؤلف الحكومة الاولى للدولة الجديدة . وليس من المتوقع ان يعمد بلد موحد الى التوقف في منتصف الطريق والى تقسيم نفسه

طوعا الى فئات متعارضة ، لا لشيء الا للتوافق مع ما اسميته «الشكل الانكلوسكسوني للديمقراطية » عند لحظة الاستقلال ...

« لا ، المعارضة المنظمة ليست عنصرا ضروريا ... المعارضة المنظمة قد تنشأ وقد لا تنشأ : لكن نشوءها او عدمه يتوقف كليا على اختيار الشعب نفسه ، وهي لا تقدم ولا تؤخر في البحث الحر والمساواة في الحرية » .

وفي الكتاب نفسه يعالج سيلفانوس اوليمبيو ، رئيس وزراء توغو ، هذه النقطة بالذات فيقول :

« بوسعي ان افهم ان بعض البلدان تجد الحزب الثاني زائدا عن اللزوم اذا كان الجميع تقريبا متفقين على الامور الجوهرية . والمهم في هذا المجال هو ان يكون بمقدور رأي الاقلية ان يعبر عن نفسه ، بصفة مستقلة او ضمن الحزب ، دون خوف او وجل . واني اوافق صديقي جوليوس نيريري على ان محك النظم الديمقراطي في افريقيا قد لا يكون بالضرورة وجود حزب ثانٍ ، او عدة احزاب ، ما دام النظام يسمح بوجود فرديين. هذه هي النقطة الحاسمة ، اذ ان المجتمعات لا تبنى ولا تحسّن على يد المقلدين » .

وهناك زعماء افريقيون آخرون يرون اهمية المعارضة ، لكنهم يؤمنون بضرورة مرور فترة من الزمن بعد الاستقلال قبل قيامها . وفي هذا الشأن يقول طوم مبويا ، من كينيا :

« الاحزاب المعارضة يجب ان تطور لا لان الكتب العلمية المعتمدة تقول ذلك ، بل كعملية طبيعية لحرية الفرد في الكلام ولحرية الانتقاد للحكومة ، ولحق الشعب في اعادة حكومة من اختياره عن طريق صندوق الاقتراع ... في التطبيق ، عندما يكون بلد ما قد احرز لتوه الاستقلال ، لا يكون هناك متسع الا لمعارضة ضعيفة ومحدودة جدا... في المرحلة الاستهلالية على الاقل . وقد تستمر هذه الحال عشر سنوات او اكثر ، الا اذا حدث انقسام في صفوف الحكومة لقومية الجديدة . وهذا لا يعني التخلي عن الديمقراطية، لكنها حالة تستدعي تيقظا عظيما من جانب الشعب فيما يتعلق بالحريات الفردية » .

وينتهي دوندوزا تشيسيزا ، من نياسلاند ، الى الاستنتاج عينه :

« ان المشكلة التي نواجهها هنا هي كيف نمكّن زعماء الاحزاب المعارضة من ان يتقاسموا الشكر والاعجاب اللذين تغدقهما الجماهير على منافسيهم في السنوات الاولى من الاستقلال. ويبدو ان لا شيء افضل لتحقيق هذه الغاية من الفكرة التالية: ضرورة وجود حكومة قومية ابان السنوات العشر الاولى » .

هل يشكل هذا الانقسام في الآراء حول ضرورة النظام الحزبي هوة لا يمكن وصلها في السنوات الاولى بعد الاستقلال على الاقل ، تفصل هؤلاء الذين يسمون « ديمقراطيين »

بجدارة واستحقاق ، عن هؤلاء الذين خسروا اللقب ؟ هل النظام الحزبي عنصر ضروري بصورة مطلقة للديمقراطية ؟ هذا السؤال اصبح حاسما بالنسبة لافريقيا اليوم . ولا تمكن الاجابة عليه الا اذا حاولنا ان ندرك ما هي الديمقراطية حقا ، في التحليل الاخير .

ما هي الديمقراطية ؟

يكمن مفتاح الديمقراطية في تمييز اساسي واحد — وهو نادرا ما يقدّم ونادرا ما يفهم فهما صحيحا. انه التمييز بين القيم او المبادىء الديمقراطية من جهة، والمؤسسات التي تتجسد فيها تلك القيم من جهة ثانية . ان قيم الديمقراطية دائمة وثابتة وشاملة ، اما المؤسسات فقد تختلف ، بل انها تختلف اختلافا بينا واسعا حسب المكان والزمان .

تنبع القيم من احترام كرامة الانسان ومن الايمان بان كرامة البشر جميعا يجب ان تحترم احتراما متساويا . وتفترض كرامة الانسان ان يكون له رأي في الطريقة التي يُحكم بها ، وان يقرر مصيره بنفسه ، لا ان يقرره له آخرون ، مهما كانوا طيبين . ويجب ان يكون حرا في التعبير عن آرائه وفي التنظيم حتى تكون آراؤه ممثلة تمثيلا افضل ، ذلك ان آراءه قد تهمل الا اذا استطاع ان ينظّم ، خاصة اذا كان ينتمي الى اقلية (سياسية كانت ام عنصرية ام قومية) . ويجب ان يكون حرا في انتقاد حكومته ومتحررا من الاعمال الاعتباطية التي قد تقوم بها حكومته. كما يجب ان يتقبل فكرة ان الوصول الى القرارات، في الديمقراطية ، يتم عن طريق المباحثة والمناقشة ، لا عن طريق القوة ، اذ ان تحمّل المعارضة فضيلة ديمقراطية سامية . وبكلام آخر ، لا تستطيع الحكومة الديمقراطية ان تكون كلية القوة ، او فوق القانون ، حتى وان كان انتخابها قد جرى ديمقراطيا . ويجب ان تكون هناك دائما قيود تحدّ سلطاتها لمصلحة الحرية الشخصية وحرية الفئات السياسية والطائفية والعنصرية والاقليمية المختلفة. في هذه القيود بالذات يكمن الفرق بين الديمقراطية وحكم الفرد ، اذ ان السلطات للحاكم الفردي غير محدودة .

هذه هي المبادىء العامة الشاملة الثابتة ؛ ولا ديمقراطية حيث لا تحترم هذه المبادىء . لكن المؤسسات التي تحدد السلطات للحكومة (والتي توفر بالتالي احترام هذه المبادىء) قد تكون على انواع عديدة ، اولها وجود هيئة مختارة تمثل الشعب — برلمان او مجلس منتخب — يكون عادة ، في الديمقراطية الكاملة ، منتخبا على اساس الصوت الواحد للشخص الواحد. ان وجود مثل هذا المجلس مع ما يوفره من فرص مستمرة للنقد ، يقيّد الحكومة ؛ انه المنبر الرئيسي الذي يمكن بواسطته اسماع صوت الشعب .

المؤسسة التالية هي توزيع السلطات — السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية . تنظم الهيئة التنفيذية برامجها ، وتقدم مقترحاتها للهيئة التشريعية ،

وتبذل قصارى جهدها لضمان موافقة الهيئة التشريعية – حتى الى حد استعمال الضغط احيانا – ، وفي النهاية تشرف على تنفيذ المشاريع. اما الهيئة التشريعية فتنتقد المقترحات والمشاريع ، وتعبر عن مختلف آراء فئات الشعب فيما يتعلق بصلاحها واهليتها ، وتعدلها وتتمتع بالسلطة لمنح موافقتها او حجبها . اما القضاء فمستقل عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية . ومهمته هي تفسير القانون دون عقبة او مانع او ضغط ؛ وتصدر المحاكم احكامها على شرعية الاعمال الادارية بمقابلتها مع القانون المتعلق بالعمل او الفعل الاداري المعين ، او بمقابلتها مع الدستور نفسه ، كما يجري في الولايات المتحدة الامريكية .

وثمة مؤسسة اخرى للحدّ من سلطة الحكومة ، هي النظام الحزبي. يؤلف حزب الاكثرية الحكومة ؛ وتواجه احزاب الاقلية الحكومة في المجلس التشريعي كمعارضة منظمة معترف بها . انها رأس الحربة للرأي المخالف ، وهي تخضع الحكومة للنقد المستمر ، وتشكل بديلا حكوميا متأهبا لاستلام الحكم ، اذا فقدت الحكومة التأييد الشعبي .

وهناك مؤسسة ديمقراطية اخرى ايضا ، هي ضمان حريات المواطنين المدنية الاساسية – بواسطة تثبيت هذه الحريات في الدستور ، او تثبيتها بواسطة المحاكم وتأكيدها. يجب ان يؤكد للمواطنين التمتع بحرية القول ، والاجتماع والتفكير ، والحرية الشخصية ، ويجب ان تكون الصحافة حرة . فدون هذه الحريات لا يمكن اخضاع الحكومة للنقد الشعبي الفعال ، ولا تستطيع الاقليات اسماع صوتها ، ولا يتمتع الثائر والمتمرد بمكان مضمون في المجتمع .

اخيرا هناك حكم القانون . وما ان يسنّ القانون رسميا ، حتى يصبح مبرما ، فوق الجميع وعلى الجميع ان يطيعوه – بما في ذلك الحكومة . والمحاكم المستقلة هي حارسه الامين ، وكل من يتعدى على القانون ، بما في ذلك الحكومة ايضا ، يعاقَب .

هذه هي المؤسسات العامة للديمقراطية ، لكن لكل امة ان تختار طريقتها الخاصة لتطبيقها . ولكل منها ان تبحث عن الشكل المعين الذي يناسبها . للمجلس التمثيلي ان يكون منتخبا بصورة مباشرة او غير مباشرة؛ قد يكون لكل مواطن صوت، او لبعض المواطنين دون سواهم ، او قد تعطى بعض الاصوات اهمية تزيد عن اهمية الاصوات الاخرى . وقد تتألف الهيئة التشريعية من مجلسين او من مجلس واحد ، تخضع سلطة كل منها لتنوعات عديدة . وهناك ايضا العديد من الطرق لتوزيع السلطات بين الهيئة التشريعية ، والهيئة التنفيذية ، والقضاء . واحيانا في بعض الاماكن ، تكون السلطة التنفيذية قوية ، وضعيفة في بعضها الآخر . واحيانا تتمتع الهيئة التشريعية بسلطتها الخاصة

خال التشريعات، واحيانا اخرى لا تتمتع بمثل هذه السلطات. واحيانا يتمتع القضاء بالسلطة (كما في الولايات المتحدة) للحكم على ما اذا كانت القوانين شرعية ام لا – اي ما اذا كانت متفقة مع الدستور ، واحيانا اخرى (كما في بريطانيا ، حيث لا يوجد دستور مكتوب) يكون البرلمان هو السيد ، وينحصر دور القضاء في الحكم على ما اذا كان عمل الهيئة التنفيذية متفقا مع القانون ام لا . وقد يكون هناك نظام الاحزاب المتعددة ، او نظام حزبين ، او حتى – اذا كان ذلك يناسب اوضاعا معينة بصورة افضل – نظام الحزب الواحد حيث يمارس الحزب الضبط والكبح الذاتي ويسمح بوجود اختلاف في الآراء ضمنه . ويمكن استعمال وسائل مختلفة لضمان الحريات المدنية وحكم القانون . فالامر المهم هو هذا : ليس هناك اية قاعدة واحدة معينة يتوجب على المؤسسات الديمقراطية التقيد بها . والمجال مفتوح بشكل واسع للاختيار والابتكار .

يمكن تصنيف الانظمة الديمقراطية الحديثة التي تم تطويرها حتى الآن في نوعين : البرلمانية والرئاسية . الفرق الرئيسي بينهما هو ان الهيئة التنفيذية ، في الشكل البرلماني ، تنشأ من الهيئة التشريعية ؛ اما في الشكل الرئاسي ، فالهيئتان متميزتان . في النظام البرلماني ، الهيئة التنفيذية – بحد ذاتها – لا تُنتخب انتخابا مباشرا : انها تصبح الفئة الحاكمة لانها تضم زعماء الحزب او الاحزاب المسيطرة . وهي لا تظل في الحكم الا بقدر ما تتمتع بتأييد اكثرية الهيئة التشريعية لبرامجها ؛ وعندما تفقد هذا التأييد يتم قلبها في الهيئة التشريعية عينها . اما في النظام الرئاسي ، فان رئيس الجمهورية ينتخب انتخابا مباشرا بواسطة الشعب ، ويجري اختيار الهيئة التشريعية في انتخابات منفصلة . ولا يملك رئيس الجمهورية و زملاؤه المنتخَبون مقاعد في الهيئة التشريعية، وقد لا يتمتعون بتأييد الاكثرية ، لكن الهيئة التشريعية لا تستطيع قلبهم . ويبقى رئيس الجمهورية في الحكم حتى انتهاء الفترة المحددة لرئاسته . لذا فان وضع رئيس الجمهورية ثابت واكيد ، اكثر من وضع رئيس الوزراء البرلماني ، لكن سيطرته على سن القوانين اقل بكثير .

يقول كارتر وهرتز في كتابهما القيم « الحكومة والسياسة في القرن العشرين » : « ان الشخص الذي يؤمن ايمانا شديدا بحكم الاكثرية ويبحث عن نظام يستطيع بسهولة وسرعة ان يحول رغبات الاكثرية الى تشريعات ، يفضّل النظام البرلماني على النظام الرئاسي . والشخص المعني باخطار الضغط الشعبي المتقلب وبحماية الفئات والمصالح المقررة، قد يفضل النظام الرئاسي المجلسي » .

الهيئات الاساسية الثلاث

هناك مقلدون عديدون لكل من الشكل الديمقراطي البرلماني (الذي نشأ في بريطانيا)

والشكل الرئاسي (الامريكي) : كالشكل البرلماني في اوربا الغربية والكومنولث ، والشكل الرئاسي في امريكا اللاتينية . وكان هناك في عملية التقليد مجال عظيم للتعديل — وتختار كل امة ما تريده حالما تحرز الاستقلال . لكن ما هو، اذاً ، في هذا التنويع الوفير، الحد الادنى للشروط التي يمكن للنظام بعده ان يسمى ديمقراطية؟ بعض الافريقيين يميل الى اعتبار مبدأ « صوت واحد لكل شخص » جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية . لكن من الواضح ان هذا المبدأ ليس اساسيا . وليس هناك طريقة واحدة معينة لتوزيع السلطات او لحماية الحريات المدنية . هل يمكن ايضا ان تكون هناك مرونة فيما يتعلق بالنظام الحزبي ، اي وجود معارضة منظمة ، وهو النظام الذي يعلق عليه الغرب اهمية كبرى ؟ هل يكفي ان تكون هناك حرية انتقاد ضمن الحزب الجامع الواحد ، كما يرغب العديد من الافريقيين اليوم على ما يبدو ؟

لا يمكن التأكد قط ، الا بعد ان يجرب ويثبت بالاختبار ، ما اذا كان بالامكان فعلا تحديد سلطات حكومة ما تحديدا كافيا ، وحماية آراء الاقلية وحقوقها حماية تامة ، بهذه الطريقة . لكن هناك ما يدعو الى فتح الاذهان حول هذا الموضوع ، اذا اخذنا بعين الاعتبار الاحوال الخاصة للبلدان الحديثة . وهناك ما يدعو الى تمديد المظلة الديمقراطية لتغطي هذه الاختبارات ايضا . ان يوثانت ، الامين العام للامم المتحدة، قد لخص الموقف الذي يتوجب علينا جميعا ان نتبناه في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة التي تمر بها البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار ؛ يقول :

« من الخطأ الافتراض ان المؤسسات السياسية واشكال الديمقراطية في معظم البلدان المستقلة حديثا ستكون من النوع الذي يسيطر في بريطانيا ، او انه سيكون هناك بالضرورة حزبان رئيسيان يتنافسان الواحد ضد الآخر للحصول على اصوات الشعب .

« لا صحة للفكرة القائلة ان الديمقراطية تتطلب وجود معارضة منظمة للحكومة القائمة . فالديمقراطية لا تتطلب سوى حرية المعارضة ، ولا ضرورة لوجودها المنظم .

«من المحتمل جداً ان تبقى البلدان المستقلة حديثا بعيدة عن نظام الحزبين لسنوات عديدة مقبلة في كثير من البلدان المستقلة حديثا . فالحريات القومية قوية بالفعل . وستسيطر على الحكومات دون ان يعترضها اي تحدّ فعال من الداخل . ولن يؤدي اي تحدّ خارجي الا الى تقويتها .

« وقد يمضي بعض الوقت ، كما كانت الحال في عديد من البلدان الاوربية ، قبل ان تتمكن المعارضة السياسية من التعبير عن نفسها في اشكال دستورية » .

لا تبقى هناك ، اذاً ، سوى ثلاث مؤسسات ضرورية للديمقراطية — ثلاثة قيود لا يمكن الاستغناء عنها لضبط سلطات الحكومة ، ودونها نعبر الحد الذي يفصل نوعية

الاشكال السياسية التي يمكن ان نسميها « ديمقراطية » عن قطاع الدكتاتورية ، وحكم الفرد ، وحكم الاقلية ، والطغيان . في كل ديمقراطية يجب ان يكون هناك ، اولا ، شكل من اشكال الهيئة التمثيلية . فدون مجلس منتخب – كلما اتسعت قاعدته كان افضل – لا امل باسماع رأي جميع فئات الشعب واقسامه (سواء اكانت هذه الفئات والاقسام منظمة في احزاب ام لم تكن) ، وسيحرم المواطن من اي ضمان لاشتراك رأيه وارادته في حكومته . ثانيا ، الحريات الاساسية يجب ان تكون محترمة . فبغير الحرية الشخصية ، وحرية القول ، وحرية الاجتماع ، لا يمكن ان يكون هناك تمثيل فعال ، اذ لن تتوفر للناس الفرصة او الضمانة للتعبير عن آرائهم المستقلة والدعوة لها . وثالثا ، يتوجب احترام حكم القانون . فدون احترام القانون وحكمه ، يكون بمقدور الحكومة ان تلجأ الى الاعمال والافعال الاعتباطية وان تدوس ارادة الشعب ، وتظلم الاقليات ، وتضطهد الافراد . ويمكن ان تتخذ هذه المؤسسات الثلاث اشكالا مختلفة وتستنبط وسائل متنوعة لحمايتها وصيانتها ؛ لكنها يجب ان تكون موجودة . والا لا وجود للديمقراطية .

اذا نظرنا الى الديمقراطية في هذا الضوء ، استطعنا ان نفهم الكثير من البحث الراهن حول الانظمة السياسية في افريقيا . فليس في الشروط الضرورية الاساسية للديمقراطية ما يتعارض بالضرورة مع الحضارات الافريقية. فنادرا ما كان شيخ القبيلة، في المجتمع القبلي، مستبدا متعسفا . وكان معه مجلس شيوخ يستطيعون عزله او تنحيته اذا اهانهم او تجاوزهم ؛ وكانت هناك قوانين واعراف تقليدية يتوجب احترامها . واذ تنتقل مؤسسة الحكومة من القبيلة الى الدولة، تتبدل بالطبع اشكال الحكومة والقانون، ويتبدل مضمون الحرية نفسه . لكن الشكل المعين الذي يمكن ان تتخذه المؤسسات الجديدة يتطور ليواجه الاوضاع الجديدة. ويتطلب الامر وجود كوابح مختلفة في المؤسسات لضبط سلطة الحكام، لكن الروح التي ترتكز عليها هذه الكوابح – والغايات التي تخدمها – تبقى هي نفسها . كانت هناك نقطتان اساسيتان اثارتا سوء التفاهم ونشرتا الضباب حول البحث في هذا الموضوع : الاولى ، ان التقاليد الافريقية تتطلب حكومة قاسية ، طاغية ؛ والثانية ان الديمقراطية لا تكون ديمقراطية الا اذا اتخذت شكل المؤسسات المعينة التي تطورت في الغرب . اما وقد ازيل الالتباس عن هاتين النقطتين الاساسيتين ، فاننا نرى بكل تأكيد ان الديمقراطية ملائمة للافريقيين بقدر ما هي ملائمة لاي شعب آخر .

كلمة اخيرة حول النظام الحزبي . مهما دعا الانسان مخلصا للتسامح مع نظام الحزب الواحد ، فلن يكون من السهل على الديمقراطيين في الغرب ان يتجاوبوا مع هذه الدعوة ،

لان الحزب الجماهيري الفرد كان ايضا العلاقة المميزة لعدوتيهم اللدودتين –الفاشية والشيوعية. لكن يتوجب علينا ان نرى هذا الامر بوضوح؛ فالفرق الجوهري بين الديمقراطية الافريقية التي نتكلم عنها والانظمة التوتاليتارية التي عرفتها بعض اجزاء اوربا وآسيا ، هو ان الاولى ستعمل – كما نأمل – ضمن اوضاع حرة ، بينما كانت الثانية انظمة طاغية جامحة . هذه هي الميزة الحاسمة . وبامكاننا ايضا ، بالنظر لاختباراتنا الخاصة ، ان نتبنى الرأي القائل ان الحزب الافريقي الجماهيري لا بد ان يؤدي في النهاية الى نمو احزاب منفصلة ، اذا استمرت الاوضاع الحرة . وستبرز بكل تأكيد وجهات النظر مع اكتمال تماسك الامة ، وتبلور المصالح الجزئية والفلسفات الاجتماعية المختلفة. ولا بد ان يأتي الوقت الذي تسير فيه الفئات المتشابهة التفكير نحو التجمع معا بصورة طبيعية ، وترغب في نشر آرائها المميزة الخاصة . وبكلام آخر ، ستولد الرغبة في تأليف احزاب سياسية بين الافريقيين انفسهم . ولا يجوز ان يصر ، حتى اكثر الديمقراطيين اخلاصا ، على وجوب بروز الاحزاب الآن . ويجب الا يقرر مذهبيا ان بلدا ما لا يكون ديمقراطيا الا اذا برزت فيه احزاب سياسية متعددة.

ذلك ان الصعوبة الكبرى التي يواجهها العديد من البلدان الافريقية الحديثة هي ، دون شك ، بنـاء امة موحدة . والحجج التي يقدمهـا الافريقيون ، من ان الاحزاب المنفصلة تشجع الانقسامات القبلية ، يجب ان تؤخذ بعين الجد . فالاحزاب السياسية الموجودة في العديد من البلدان الافريقية اليوم ، مبنية على الولاءات القبلية ، لان هذه ما زالت هي الولاءات الحقيقية الوحيدة . ولا وجود هناك للوعي القومي ، او للمصلحة الطبقية التي توحد اقساما من قبائل مختلفة ، ولا للفلسفات الاجتماعية المميزة (كالمحافظة او الاشتراكية او الليبرالية) كي توحد اتباعها على اساس عقائدي يرتفع فوق الحدود القبلية او المحلية . ومع ذلك فان مهمة خلق وعي للامة ، في حين تعمل الاحزاب السياسية على تقوية الولاءات القبلية وتعميق الانقسامات بين قبيلة وقبيلة ، هي مهمة في غاية الصعوبة .

في هذه الاحوال نرى ان الحزب الجماهيري الذي يشمل الامة كلها قد يكون ضروريا؛ ذلك ان الاحزاب السياسية المبنية على عقائد لن تبرز الا عندما يكتمل خلق الامة . ويجب الا ننسى ان مثل هذه الاحزاب لا يعود الى عهد بعيد جدا في تاريخنا نحن ، ومع ذلك نرى ان ديمقراطيتنا تمتد قرونا بعيدة الى الوراء . وبقدر ما تكون المبادىء الثلاثة الضرورية محترمة – تمثيل الشعب ، والحريات الاساسية ، وحكم القانون – يمكن القول ان الديمقراطية موجودة .

عملية النمو الاقتصادي

بعد هذا كله ، تبقى اكثر المشكـلات صعوبة ومدعاة للحيرة هي : هـل تتفق الديمقراطية في هذه الامم الحديثة مع النمو الاقتصادي السريع ؟ او هل يجب ان تكون

هناك حكومات مركزية ، مجهزة بسلطات دكتاتورية ، لتخطط الاقتصاد وتوجه مداره حتى ضد رغبات الشعب الحالية ؟ للاحاطة بهذه المسألة احاطة تامة ، سأشير الى ما كتبه ثلاثة مؤلفين بارزين ، ممن درسوا الموضوع ، هم : وولت ويتمان روستو ، الاستاذ السابق في معهد ماساشوستس التقنولوجي وكان عضوا في ادارة الرئيس كندي (انظر كتابه « مراحل النمو الاقتصادي » ، ١٩٦٠) ، والاستاذ آرثر لويس ، المستشار الاقتصادي سابقا للدكتور نكروما ومن ثم رئيس جامعة جزر الهند الغربية (انظر « نظرية النمو الاقتصادي » ، ١٩٥٥) ، ثم جون ستراتشي الذي كان ابرز الدعاة الماركسيين البريطانيين في مرحلة من حياته ، واصبح عام ١٩٤٥ عضوا في الحكومة العمالية (انظر « اليقظة الكبرى » ، ١٩٦١ وبالعربية ١٩٦٣) .

الميزة العظيمة لنتاج و . و . روستو هي انه وضع المشكلة في نطاق ابعادها التاريخية — وتدعو الحاجة ، اكثر ما تدعو ، الى الابعاد التاريخية . اننا نحيا اليوم في حقبة تتميز بان بعضا من اروع امثلة النمو الاقتصادي فيها يأتي من العالم الشيوعي . ففي هذه البلدان الغيت الاعمال الخاصة بالقوة ، وفرض النظام الجماعي على الزراعة ، كما عمدت الحكومات التوتاليتارية فيها الى فرض التخطيط الاقتصادي التفصيلي . ونرى مقابل ذلك ان البلدان الديمقراطية الاكثر ثراء قد تم تطويرها منذ زمن ؛ وفي معظم الحالات تباطأت معدلات نموها بصورة بارزة . أفليس من الطبيعي الاستنتاج ان الشيوعية والنمو الاقتصادي متلازمان ، بينما الديمقراطية والركود الاقتصادي رفيقان ؟

ان النظرة التاريخية التي يقدمها الاستاذ روستو تسمح لنا بالدخول في عملية التطور الاقتصادي دخولا اعمق . انه يحدد خمس مراحل في النمو . وتتقدم بلدان مختلفة عبر هذه المراحل الخمس في اوقات مختلفة — فقد تفصل فيما بينها قرون . اولا ، هناك « المجتمع التقليدي » ، المبني على العلم السابق لنيوتن والمعني بالزراعة على العموم ؛ الصناعة فيه محدودة الى حدّ بعيد لانعدام المعرفة العلمية . كل بلد عرف هذه المرحلة من التطور ، والاقسام الاكثر تأخرا من افريقيا ما تزال فيها . ثانيا ، تأتي المرحلة التي يكتمل فيها شكل ما يسميه روستو « الاوضاع المهيئة للانطلاق » ، حيث يتهيأ الاقتصاد للقفزة العظيمة الى الامام . قد يتم الوصول الى هذه المرحلة بنتيجة التطبيقات الاولى للعلم الحديث ، او لتوسيع السوق العالمية ، او تدخل حضارات اكثر تقدما . هنا تبدأ الصناعات الحديثة ، ويتم تطوير المصارف والتجارة ، وينمو النقل ، وتنشأ الدولة المركزية . هذه هي المرحلة التي يمر فيها قسم كبير من افريقيا اليوم .

ثم تأتي المرحلة الثالثة ، الخطيرة ، الحاسمة : الانطلاق . وهناك محركان رئيسيان

للانطلاق، هما: التقدم التقنولوجي، و سيطرة قوى التقدم على المجتمع والتغلب على المقاومة المحافظة . ما يميز هذه المرحلة بصورة خاصة هو ان توظيف المال وادخاره يرتفعان من اقل من خمسة بالمائة من الدخل القومي الى عشرة واثنتي عشرة بالمائة ، بحيث ان التغييرات الثورية في بنيان الصناعة وحجم الانتاج تصبح ممكنة . يعود الانطلاق في بريطانيا الى نهاية القرن الثامن عشر ، وفي فرنسا والولايات المتحدة الى منتصف القرن التاسع عشر ، وفي المانيا الى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، وفي اليابان الى الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، وفي روسيا وكندا الى ربع القرن السابق لعام ١٩١٤ ، وفي الهند والصين الى العقد السادس من هذا القرن . اما في افريقيا فانه لم يأتِ بعد .

بعد الانطلاق، يعين الاستاذ روستو مرحلتين تاليتين : اولاهما «الاندفاع نحو النضج»، عندما تنمى الاساليب الحديثة لتشمل الاقتصاد كله ، وقد يزداد توظيف المال الى ٢٠ بالمائة من الدخل القومي ، وتزداد سرعة الانتاج لتتعدى الزيادة في السكان . ويتم بلوغ النضج بعد حوالي سنتين من ابتداء الانطلاق . ويليه ، في النهاية ، عصر الاستهلاك العام الواسع النطاق ، عندما يتجاوز الاستهلاك الاحتياجات الاساسية ويقفز انتاج سلع الاستهلاك غير القابلة للعطب . هذا عندما يطرأ نمو سريع على نسبة السكان في المدن ، وتزداد نسبة عمال المكاتب والعمال المهرة زيادة نسبية على العمال اليدويين وغير الماهرين . هنا لا يعود استمرار توسيع التقنولوجيا هدفا ملحّا من اهداف الامة ، بل ينصب الاهتمام على رفاهية المجتمع ، ومتطلبات اوقات الفراغ ، وربما على العائلات الاكبر عددا . كانت الولايات المتحدة اول من بلغ مرحلة الاستهلاك العام على نطاق واسع ، وذلك في العقد الثالث من القرن الحالي ؛ واندفع الاستهلاك العام الواسع النطاق الى نهايته المنطقية بعد الحرب العالمية الثانية . وفي العقد السادس من القرن الحالي دخلت المرحلة عينها كل من اوربا الغربية واليابان ، وتقف روسيا اليوم على العتبة .

اذا نظر المرء الى عملية النمو الاقتصادي خلال منظارها التاريخي هذا، يراها كظاهرة تأتي عادة في اعقاب تطور العلم الحديث ، وقد سرت — خلال اكثر من قرنين ونصف القرن — من بلد الى آخر . وكل بلد يمر بدوره خلال مراحل معينة يمكن تحديدها ، بصرف النظر عن النظام السياسي المعين الذي يسيطر على مقدرات البلد — مع العلم بان نظاما تقدميا قد يعجّل العملية دون شك ، بينما النظام الخامل او المبلبل يؤخرها .

يتضمن كتاب الاستاذ روستو فصلا مهما بصورة خاصة ، يقارن فيه تاريخي النمو الاقتصادي في روسيا وامريكا ، ويكتشف فيهما اوجه شبه بارزة — يفصل بينهما نصف

قرن من الزمن . كانت فترة الانطلاق في امريكا مكتملة بحلول عام ١٨٦٠ ، ولم تبدأ في روسيا الا في العقد الاخير من القرن التاسع عشر . كان هناك فارق زمني يمتد نحو خمسين سنة في كمية الانتاج الصناعي للفرد . وكان الانطلاق في كلا البلدين انطلاق سكة الحديد الذي ولّد صناعات جديدة كصناعات الفحم والحديد وصناعة المحركات الثقيلة، واعقبها انتشار التقنولوجيا الى الصلب والكيميائيات والكهرباء . لكن احتياجات روسيا في الداخل ومصالحها في الخارج ادت الى التركيز على الصناعات الثقيلة تركيزا قويا . وحلّ الاستهلاك الداخلي والمتطلبات الاجتماعية في المرتبة الثانية . وهكذا فان الاتحاد السوفييتي، بالمقارنة مع الولايات المتحدة، لم يتقدم تقدما جيدا الا في بعض قطاعات الاقتصاد لا غير. اما القطاعات الاخرى — كالاسكان والزراعة — فقد كانت معدلات نموها متدنية تدنيا شديدا .

ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع الفوارق، والمميزات الواضحة في النظامين السياسيين، فان القصة في البلدين واحدة من حيث الجوهر . وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بان الاختبار الروسي سيبرهن ، في النهاية ، على انه فريد من نوعه كما يظن احيانا. ولن يتعدى النمو السوفييتي عبر السنين حدود النمو المعهودة في البلدان الرأسمالية . وقد بدأ يتباطأ بالفعل ، تماما كما تباطأ المعدل في امريكا منذ سنوات عديدة .

في هذه القصة نقطة حاسمة بالنسبة الى افريقيا في الوقت الحاضر . ففي المرحلة التي بلغتها — الانتقال من المجتمع التقليدي الى فترة الانطلاق — يصبح من الضروري زيادة نسبة الدخل القومي المخصصة للتوظيف المالي ورفعها الى ١٠ بالمائة او اكثر . كيف يجب تحقيق ذلك ؟ ان الاستاذ روستو والاستاذ آرثر لويس متفقان تمام الاتفاق على ان الزراعة هي المفتاح . فزيادة الانتاج الزراعي ضرورية لتغذية سكان المدن المتزايدين . وهي ضرورية لسد نفقات التبادل التجاري الخارجي من اجل تطوير رؤوس الاموال . اذ ان الذي يوجد اسواق التصدير هو الانتاج الزراعي وحده، وليس الصناعات الجديدة الناشئة. ويمكن ايضا لزيادة الانتاج الزراعي ان تخلق فائض الانتاج الذي يزيد عن الاستهلاك ، ومنه يأتي توظيف المال . ويتطلب ادخال الاسس والاساليب الحديثة على الصناعة كميات عظيمة من رأس المال المشغّل ؛ فمن اين تأتي ان لم تأتِ من زيادات سريعة في الانتاج الزراعي (وفي انتاج الصناعات الغذائية والمواد الخام الاخرى) ؟ المعونة الخارجية تساعد بالطبع ، لكنها لا تكفي ابدا ، وقد تؤدي ، اذا كانت كبيرة جدا ، الى توريط سياسي مقلق — حتى في حدود الاحترام الذاتي « للامة الفتية » .

الحاجة الاولى التي لا مهرب منها هي ، اذاً ، وجوب ارتفاع الانتاج الزراعي ارتفاعا

بارزا ، وعدم ذهاب الفوائد الى الاستهلاك الزائد بل الى الارباح او الضريبة او الادخار الالزامي . ومن ثم يمكن استعمال هذه من اجل تكوين رأسمال جديد .

النمو الاقتصادي والديمقراطية

اين يقع تحدي الديمقراطية في وصفنا هذا للضروريات الاقتصادية ؟ اذا اريد للانتاج الزراعي ان يتوسع بسرعة وفعالية ، واذا اريد لمعدل توظيف المال ان يكون معدلا عاليا بصورة كافية ، فان الامر يتطلب تدخل الحكومة . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاقتصاد الحر ، وقد تم ذلك سابقا بهذه الطريقة . لكن الامر يتحقق بشكل اسرع ، وتكون نتيجته مضمونة اكثر ، اذا تدخلت الدولة . ففي جميع البلدان الحديثة نرى الحاحا لتدخل الحكومة بطرق مختلفة ، في بناء « النفقات الاجتماعية العامة » للدولة الحديثة . اذ يجب خلق نظام نقل حديث ، وتأسيس نظام صحة عامة ونظام ثقافة ، وادخال انظمة ضرائب وتعرفة حديثة ، وتعزيز سوق داخلية كبيرة . والبلدان الحديثة في افريقيا وآسيا تشعر اليوم باغراء الحكم التوتاليتاري ، لا لشيء الا لان الحكومات تتمتع بنفوذ عظيم في هذه المرحلة ، اي مرحلة « الاوضاع المهيئة للانطلاق » . فالحكومة المركزية القوية تستطيع ان ترغم الامم الحديثة على الوحدة ، وتستطيع ان تخلق بذلك اسواقا داخلية كبيرة ، وتستطيع ان تفرض انظمة جديدة للزراعة ، وان تفرض ضرائب شديدة ، وان « تعتصر » الفلاح والمستهلك حتى يبقى فائض لا بأس به للتوظيف المالي . اما الحكومة الضعيفة فتعترضها مقاومة جميع هؤلاء الذين يفضلون طريقة الحياة القديمة ، والذين يفضلون ملذات الاستهلاك المتزايد الحالية على الفوائد التي تجنيها البلاد في المستقبل من التوظيف المالي المتزايد .

لكن هل الامر بمثل هذه السهولة في ظل اقوى الحكومات التوتاليتارية واكثرها مركزية ؟ اذا كانت الحكومات الديمقراطية تلاقي مقاومة ، فان الحكومات التوتاليتارية تلاقي ذلك ايضا — بل ربما لاقت مقاومة اعظم . فالناس لا يخضعون بسهولة للتنظيم والترتيب ، وان كان البعض يخضع بسهولة اكثر من البعض الآخر — ، والى ذلك فان الحكومات التوتاليتارية يمكن ان ترتكب — كما يحصل عادة — اخطاء فادحة ، اذ انها لا تملك ، في داخلها ، اية وسائل للنقد . وقد ارتكبت كل من روسيا والصين افدح الاخطاء في ذلك القطاع الاقتصادي المعين ، الذي هو في غاية الاهمية للانطلاق والنمو الاقتصادي — اعني به القطاع الزراعي . فبدلا من اكتساب تعاون الفلاحين ، عمدتا الى محاربتهم . وقد اخذتا الاراضي من الفلاحين ، واسستا مزارع الدولة ، وارغمتاهم على الدخول في مزارع جماعية . وكان ان ادى نظام المزارع الجماعية في كل من روسيا والصين الى كارثة .

ففي السنوات الاولى من العقد الرابع ، ادى نظام المزارع الجماعية الى هلاك خمسة ملايين فلاح روسي ماتوا من الجوع ، واصبحت علائم النكبة الزراعية بادية الآن للعيان في الصين ايضا .

هذا الفشل الذريع الذي مني به نظام الزراعة الجماعية لا يعود وحسب الى انه اثار عداء الفلاحين الذين يتقاعسون بالتالي عن الانتاج ، او يخفون انتاجهم او يدخرونه ، بل يعود ايضا الى كونه تبنى وسائل الزراعة الآلية على نطاق واسع . ذلك ان الغاية الفعلية للنظام الزراعي الجماعي كانت زيادة الانتاج عن طريق جمع الممتلكات الصغيرة الخاصة بالفلاحين معا في ملكية جماعية، ومن ثم تطبيق وسائل الزراعة الآلية على المناطق المندمجة الاكبر حجما .

ومع ذلك فان الزراعة الآلية على هذا النطاق الواسع هي غير ملائمة كليا للبلدان الكثيفة السكان . لقد اوجدت الزراعة الآلية بالدرجة الاولى لتوفير اليد العاملة ، كما يقول جون ستراتشي ، وليست لزيادة انتاج الفدان الواحد . وهي ليست صالحة الا حيث توجد اراضٍ شاسعة ونقص في اليد العاملة، كما هي الحال في البراري الامريكية الشاسعة . لكن الحال هي عكس ذلك في معظم بلدان آسيا وافريقيا . ولذا فان ما تدعو اليه الحاجة (وهو ما يقوله الاستاذ لويس ايضا) ليس الجرارات وآلات الحصاد الضخمة ، بل السماد، والبذار المحسَّن، والاساليب الافضل للزرع والريّ. كما يتطلب الامر الاستعمال العلمي للصناعات الكيماوية ، وليس لصناعة المحركات .

يوضح جون ستراتشي كيف يجري اليوم تطبيق هذين النهجين المتعارضين للتنمية الزراعي في الصين والهند . هناك اولا الصين التي تفرض حكومتها ارادتها باساليب توتاليتارية، بما فيها فرض نظام الزراعة الجماعي بالقوة ؛ وقد شهدت الصين بعض المنجزات المدهشة لكن الزراعة هناك تواجه صعوبات جمة ؛ وهكذا نرى ان الارنب الذي ابتدأ السباق بصورة منتصرة وجد نفسه الآن في مأزق خطير. وفي هذه الاثناء نرى ان السلحفاة الهندية التي تعمل بالاساليب الديمقراطية تسير الى الامام بخطى ثابتة . في عام ١٩٦١ عند نهاية مشروع السنوات الخمس الثاني ، كان معدل توظيف الاموال ٨ بالمائة فقط من الانتاج القومي العام ، لكن المأمول رفع هذا المعدل الى ١١ بالمائة في نهاية مشروع السنوات الخمس الثالث عام ١٩٦٦ ، والى ١٦ بالمائة في نهاية مشروع السنوات الخمس الرابع . ولن تعتمد القاعدة الزراعية الموسعة للبنيان الاقتصادي الحديث في الهند على جميع مخاطر النظام الزراعي الجماعي ، والتنظيم الجماعي ، وعداوة الفلاحين . وما تفعله الهند هو انها تحاول تغطية البلاد كلها بوحدات زراعية تديرها مؤسسات قروية ، حيث يستطيع الفلاحون

الحصول على سماد واستشارات ومعونة في مسائل كالري وزراعة البذار وادارة المداجن وعلى ادوات يدوية محسّنة . بهذه الطريقة جرى تحويل الزراعة الامريكية (باستثناء البراري الشاسعة حيث كانت الزراعة الآلية ملائمة) ، وبهذه الطريقة ايضا تعمل الهند على تحويل زراعتها .

اليابان هي النموذج لكيفية تحقيق هذا التحويل في بلد فقير . وتحمل اليابان في الواقع امثولات عديدة لافريقيا . فقد ادرك زعماؤها ان المعدل العالي لتكوين رؤوس الاموال الذي يتطلبه الانطلاق (مع العلم بانه لم يكن يسمى « انطلاقا ») لا يمكن ان يأتي الا عن طريق فائض الانتاج الزراعي ، او من ارباح الاعمال التجارية . ولم تكن الارباح ، في تلك المرحلة من مراحل تطور اليابان ، تشكل الا نسبة ضئيلة من الدخل القومي ، وكانت الحاجة ماسة اليها من اجل تطوير الاعمال التجارية ، لذا فلم تكن هنالك في الواقع طريقة اخرى غير فرض ضريبة مرتفعة على الزراعة . غير ان هذا العمل تعترضه دائما صعوبات سياسية جمة — سواء اكان ذلك في البلدان الشيوعية ام في اي مكان آخر — وذلك بسبب المقاومة الشديدة التي يبديها الفلاحون لاي تخفيض في مستوى حياتهم. لكن اذا كان الانتاج الزراعي يرتفع بسرعة ، فبالامكان فرض ضريبة دون تخفيض مستوى الحياة واثارة معارضة شديدة .

وهكذا راح اليابانيون يعملون على زيادة الانتاج الزراعي . وتضاعف انتاج الشخص الواحد بين عام ١٨٨٥ وعام ١٩١٥ ، وذلك عن طريق التحسينات التي ادخلت على الزراعة الضيقة النطاق ، المبنية على تحسين البذار والسماد ومبيدات الحشرات وموارد المياه . وتملك اليابان اليوم — ومنذ عهد غير قريب — معدلا من اعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم . العبرة هنا ان اي برنامج للتصنيع ولتكوين رؤوس اموال كبيرة تتطلب ، كقرين محتم له ، زيادات لا تقل اهمية عن ذلك في الانتاج الزراعي . ولا تأتي قطعا اعظم المنجزات في الزراعة من البلدان الشيوعية .

التخطيط والديمقراطية

بالنظر لهذا التنوع في الاختبارات ، يقدم الاستاذ آرثر لويس حجة قوية ضد التخطيط المركزي المفصل ، حتى حينما يوافق على وجوب قيام الحكومات بدور بالغ الاهمية في النمو الاقتصادي . اما السيطرة الشيوعية او التوتالتيارية ، فلا ضرورة لها البتة . وها انا اقتبس كلمات لويس نفسها :

« الحجة ضد التخطيط المركزي المفصل هي انه لا ديمقراطي ، وانه بيروقراطي ، غير مرن ، ومعرض لاخطاء وبلبلة عظيمة . فضلا عن انه غير ضروري. وهناك مايدعونا الى تأييد فكرة التخطيط شيئا فشيئا ، اي التركيز على بضع مسائل يراد التأثير فيها

بصورة خاصة ، مثل مستوى الصادرات ، او تكوين رأس المال ، او الانتاج الصناعي ، او انتاج الاغذية، وترك بقية الاقتصاد ليكيف نفسه حسب العرض والطلب. وهناك ضرورة لبعض التخطيط ، اذ ان نتائج العرض والطلب غير مقبولة كلها اجتماعيا . لكن يمكن حصر التخطيط في تلك المجالات التي يعتبر فيها ذا اهمية بالغة لتعديل النتائج التي يجب ان تعطيها قوى السوق العاملة وحدها » .

وفي مكان آخر يكتب قائلا ان الحكومات قد تحدّ بالفعل من النمو الاقتصادي عن طريق الاكثار من التخطيط والتدخل . وهي تفعل ذلك عن طريق منع الناس من ممارسة المبادرة والاستجابة للحس السليم :

« يردّ الاتحاد السوفييتي نجاحه الاقتصادي الى التخطيط المركزي ، لكن ذلك خطأ. فان نجاحه يعود الى مستوى عالٍ من التكوين الرأسمالي ، كالذي تم تحقيقه في اليابان دون نوع التخطيط الروسي ... فلو سمح بمزيد من المبادرة في الاتحاد السوفييتي لكانت نوعية الخدمات التي تلقاها المستهلك افضل بكثير ، ذلك ان الموارد عينها ، والانتاج الزراعي ، تكون اضخم بكثير. ان المشكلات الحكومية في الحياة الاقتصادية هي اكتشاف الطريق الصحيح بين التخطيط الزائد والتخطيط الناقص ، وبين التأميم الزائد والتأميم الناقص » .

اذا كانت هذه هي الحقيقة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ، فلماذا (يتساءل جميع هؤلاء الكتّاب) يُطلب من الناس التضحية بحرياتهم من اجل انظمة قاسية لا ترحم؟ لماذا نسمح باستمرار الاسطورة القائلة ان النمو الاقتصادي يعتمد على التخطيط التوتاليتاري؟ قد تدعو الحاجة الى وجود حكومة مركزية قوية، ولكن ليس في شروط النمو الاقتصادي ما يتطلب التخلي عن حكم القانون وخنق الحريات المدنية الاساسية . ان عدم فهم هذه الحقيقة الجوهرية قد سبق ان ادى الى آلام عظيمة على نطاق واسع في البلدان الشيوعية في اوربا وآسيا ؛ وهي قد تؤدي الى النتائج المفجعة عينها في افريقيا . فما ان تسلّم الحرية الى حكم مستبد حتى لا تعود هناك اية ضمانة لاستردادها .

خاتمة

تبرز الآن ثلاثة استنتاجات كبرى :

اولا ، يجب عدم الخلط بين الديمقراطية والمؤسسات والاجراءات المعينة التي تبناها الغرب. فالشامل والدائم في الديمقراطية هو قيمها المبنية على احترام الشخصية الانسانية؛ اما المؤسسات التي تصون هذه القيم فهي قابلة للتنوع ومرنة، ولكل بلد ان يختار الاشكال التي تناسبه . الحد الادنى للمؤسسات الديمقراطية — الذي لا يمكن بدونه لاي نظام على الاطلاق ان يسمى ديمقراطية — هو : مجلس تمثيلي ، وحريات مدنية، وحكم القانون .

لما وجود المعارضة المنظمة فلا حاجة لتضمينه هذا الحد الادنى ، شرط ان يسمح الحزب المسيطر بممارسة الحريات اللازمة داخل صفوفه .

ثانيا ، ليس في هذا المفهوم الواسع للديمقراطية ما يتعارض مع التقاليد الافريقية ، مع العلم بان المؤسسات تتخذ شكلا مختلفا عندما تنتقل من الوحدة القبلية الصغيرة الى الامة ـ الدولة الحديثة .

ثالثا ، الاعتقاد بان الحكم التوتاليتاري ضروري للنمو الاقتصادي السريع ، اعتقاد ولا يدعمه التاريخ ولا تؤيده الدراسة الموضوعية المجردة لما يحدث في العالم اليوم. ان تدخّل الحكومة ضروري ، والتخطيط ضروري ، لكن ليس الى ذلك الحد الصارم الذي يجعل الالتزام المتحقق بالقوة والدفع متعارضا مع الحكم الديمقراطي .

عندما ترسخ هذه الاستنتاجات الثلاثة في الذهن ، يصبح بالامكان تأييد الديمقراطية تأييدا واثقا بصفتها طريقة الحياة المناسبة لافريقيا ، تماما كما هي مناسبة لاوربا الغربية او لامريكا — بل لجميع الناس في كل مكان . ويجب تأييدها ومؤازرتها ، بهذه الصفة ، بلا تكلل ولاغموض . اذ كيف يمكن للديمقراطيين ان يكسبوا قلوب الناس في الامم الحديثة ان هم اعلنوا ان ما يصلح لهم لا يصلح ايضا للآخرين ، وان الآخرين غير قادرين على تفهم قيم الغرب او تقديرها ، وان المذهب الذي يتبنونه ويؤيدونه لا يتصف بالشمول ؟ لكن هذا بالضبط ما يفعله الكثيرون ، الذين ينظرون الى انفسهم على انهم ديمقراطيون صالحون في بلادهم وكأنما يدقون اسفين العجرفة العرقية بينهم وبين شعوب افريقيا .

ومع ذلك ، اذا كان لدى الغرب اية هبة مميزة يقدمها الى افريقيا ، فانها كامنة ، قبل كل شيء ، في القيم التي نؤمن بها . وان اوضح تعبير عن هذه القيم موجود في نظامنا السياسي . باستطاعة غيره من الانظمة ان يأتي ايضا بالتقدم الاقتصادي السريع الى حد ما ؛ غيرنا يستطيع ان يقدم مساعدة مالية ، وان يبني جامعات ، وان يرسل اساتذة . اما نحن الديمقراطيين فليس لدينا سوى هبة فريدة واحدة : هي ايماننا بالقيم الدائمة الثابتة ، الشاملة ، التي هي جزء لا يتجزأ من مؤسساتنا السياسية . وان آخر ما يجب ان نفعله هو ان نحذفها من حسابنا او نقلل من شأنها — ذلك انها اثمن ممتلكات البشرية.